# اثر تدهور مؤشر الارهاب العالمي على استقرار الاوضاع السعرية والنقدية في ليبيا للمدة (2003-2020 )

# The impact of the deterioration of the global terrorism index on the stability of price and monetary conditions in Libya for the period (2003-2020)

**المدرس: وسن هادي فيحان - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة**

**الاستاذ الدكتور: يوسف علي عبد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة**

**الملخص:**

**يعد الاقتصاد الليبي من اكثر الاقتصادات تأثرا بعدم الاستقرار السياسي ,اذ تأثرت المؤشرات النقدية والسعرية بتدهور مؤشر الارهاب العالمي ,(Gti) إذ ان المؤشر بدأ بالارتفاع منذ عام(2013) بعد زيادة العمليات الإرهابية في ليبيا, اذ ارتفع المؤشر من(4,46) نقطة عام(2013), إلى(7.290) نقطة عام (2015) فقد كان أعلى تأثير للإرهاب, بحيث ارتفع ترتيب ليبيا الى الدرجة(9) عالميا. فقد كان تأثيره سلبيا على المتغيرات السعرية والنقدية وخاصة معامل الاستقرار النقدي واستمرت اتجاهات الانكماش للمدة(2018-2020) اذ حقق المؤشر قيم سالبة(0.03-%), (-0.39%), (16.61-%) نتيجة عدم الاستقرار السياسي, والانخفاض بالأسعار العالمية للنفط ,وتفشي جائحة (Covid19)عام(2020) .**

## Summery:

**The Libyan economy is one of the economies most affected by political instability, as monetary and price indicators were affected by the deterioration of the Global Terrorism Index (GTI), as the index began to rise since (2013) after the increase in terrorist operations in Libya, as the index rose from (4,46) point in (2013), to (7,290) points in (2015), it was the highest impact of terrorism, so that Libya's ranking rose to the (9) globally. It had a negative impact on price and monetary variables, especially the monetary stability coefficient, and deflation trends continued for the period (2018-2020), as the index achieved negative values (-0.03%), (-0.39%), (16.61%) as a result of political instability and the decline in prices. The global oil industry, and the outbreak of the (Covid19) pandemic for the year (2020) .**

**Keywords: global terrorism index, in Stability, the stability of price and monetary.**

## المقدمة:

**مما لاشك فيه هناك مجموعة من مؤشرات الاستقرار السياسي التي من الممكن ان ترصد نوعية واشكال العنف الموجه نحو فئات المجتمع, مما قد يترك اثرا بالغا على جميع مؤشرات الاداء الاقتصادي , ويعتبر مؤشر الارهاب العالمي (Gti) احد تلك المؤشرات .وذلك نابع من طبيعة العلاقة التبادلية بين متغير الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية, فالمتغيرات السياسية تؤثر في الاقتصاد , والاقتصاد يؤثر في المتغيرات السياسية. وفي هذا الصدد تعتبر ليبيا احدى دول الربيع العربي التي عانت من عدم الاستقرار السياسي عندما اطلقت شرارة الازمة في يناير (2011), فانتفض الشعب ضد السلطة الحاكمة نتيجة الممارسات التعسفية غير الرشيدة التي قامت بها الحكومة ضد الشعب. مما فسح المجال لوجود عناصر ارهابية متمردة ضد الحكومة او السلطة الجديدة, ومن ثم توسعت دائرة الارهاب لتشمل مجاميع خارجية الى جانب العناصر الارهابية الداخلية. فمارست ابشع عمليات القتل والعنف مما اثر سلبا على جميع الفعاليات الاقتصادية.**

## اهمية الدراسة :

**تنبع اهمية الدراسة من خلال بيان اهمية اثر عدم الاستقرار السياسي ممثلا بمؤشر (الارهاب العالمي) على استقرار العوامل الاقتصادية خاصة السعرية والنقدية في ليبيا للمدة (2003-2020) وماهي المظاهر الاقتصادية المترتبة عليها .**

## مشكلة الدراسة :

**يؤثر عدم الاستقرار السياسي كعامل مستقل على استقرار المتغيرات السعرية والنقدية في ليبيا للمدة (2003-2020).**

## هدف الدراسة :

**تهدف الدراسة بيان العلاقة بين الاستقرار السياسي والمتغيرات السعرية والنقدية في الاقتصاد العراقي، ومحاولة معرفة مدى حتمية المظاهر الاقتصادية التي تتمخض عن عدم الاستقرار السياسي مثل , التضخم , البطالة , المديونية, تصاعد وتيرة الانفاق العسكري .**

## فرضية الدراسة :

**توجد علاقة تبادلية بين الاستقرار السياسي والمتغيرات النقدية والسعرية في الاقتصاد لليبي .**

## منهجية الدراسة :

**تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي لغرض توضيح العلاقة بين الاستقرار السياسي ومتغيرات الدراسة في الاقتصاد الليبي للوصول إلى الأهداف المرجوة .**

## هيكلية الدراسة :

**تناولت الدراسة موضوع الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على النشاط الاقتصادي خاصة المؤشرات السعرية والنقدية خلال المدة(2003-2020) ومن أجل الوصول الى هدف الدراسة تم تقسيمها الى خمسة مطالب والاستنتاجات والتوصيات، حيث تضمنت الدراسة شرحاً لأسباب الاستقرار السياسي وبيان اهم مؤشرات الاستقرار السياسي واختتمت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات**

## المطلب الأول : الاطار النظري لعدم الاستقرار السياسي

**اولا- أسباب عدم الاستقرار السياسي**

**ان عوامل الاستقرار السياسي متعددة ومتداخلة تنحصر في مجموعة من التدابير التي تنبع من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة, التي معها يصعب رد الظاهرة إلى عامل مستقل واحد, وإنما ترتكز على جملة من العوامل لتحقيق الاستقرار السياسي. فثمة عوامل داخلية تؤثر في الاستقرار السياسي , وعوامل خارجية, ويمكن التمييز فيما بينها من خلال العوامل التالية (محمد, 2015 :78)**

**اولاً: العوامل الداخلية لعدم الاستقرار السياسي: وهي تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي, من داخل بيئته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية, اذ تؤثر العوامل الداخلية في خلق الاستقرار السياسي أو توليد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتصنف إلى عدة عوامل:**

**1-عوامل سياسيه.**

**تتأثر عوامل الاستقرار السياسي الداخلي بطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في النظام السياسي , والمؤسسات السياسية, والفساد السياسي, ومدى المشاركة السياسية, ورشادة إدارة الحكم تعد من أبرز عوامل الاستقرار السياسي (هلال ,1987:149) .**

**2-عوامل اقتصادية .**

**تمثل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستقرار السياسي,( البيئة الاستثمارية الطاردة للاستثمار, خلل السياسة الاقتصادية, والازمات التوزيعية, والازمات الاستخراجية, اضافة إلى ازمات الأجور, والبطالة, والتضخم, وعجز الدولة عن توفير الخدمات للمواطنين كالتعليم, الصحة, فرص العمل) اما رفاهية المجتمع فوجودها مرهون بالحلقة المفقودة, إلا وهي عملية(التنمية الاقتصادية ) اذ تتطلب تحقيقها(إدارة سياسية رشيدة).( هنتجون,1993:79) مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات وتدفقها خارج البلد بحثاً عن بيئة مستقرة خالية من المخاطرة. فتظهر جلياً العلاقة التبادلية بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي.**

**3-العوامل الثقافية والاجتماعية.**

**ترتبط العوامل الثقافية والاجتماعية بالتناقضات والخلافات, والتغيرات بمفهوم المواطنة, والصراعات والولاءات بين طوائف وطبقات المجتمع, ومن حيث تعدد المعتقدات الدينية والعرقية واللغوية المختلفة. فتّولد صراعات مما يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي, إضافة إلى ان الأخير يرتبط بعلاقة وثيقة بحرية التعبير عن الراي, والصحافة الحرة, واحترام حقوق الانسان, لان وجود الاستقرار سيضفي الشفافية على القرارات التي تصدرها الحكومة لخدمة الصالح العام ( عبدالله ,2008 : 31-32)**

**ثانياً: العوامل الخارجية لعدم الاستقرار السياسي.**

**تّمثل الحروب, والصراعات الإقليمية والدولية على مناطق النفوذ, وطبيعة الجوار الجغرافي للدولة ,ومدى تدخلها في الشئون الداخلية, وتبعية النظام السياسي لجهة خارجية ,والتدخلات الأجنبية عبر الوسائط الاقتصادية والثقافية. فجميعها مزعزعة للاستقرار السياسي. كذلك التهديدات الخارجية من الدول المتقدمة, بما فيها الحروب والتدخلات العسكرية, فقد تسبب جرح بالذات الوطنية والشرعية والعكس صحيح، فأستتاب الأمن واستقرار الدولة يعزز الشعور بالانتماء والولاء والمواطنة, ويمكن حصر العوامل الخارجية بالنقاط التالية:**

**1-التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الشئون الداخلية لبعض الدول من التي قد تنتهي بسقوط الحكومات والانظمة السياسية, او تدعم حركات التمرد والانقلابات السياسية مما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي للدولة (جلال ,1986: 98).**

**2-عولمة الاحداث, أو محاكتها بين الدول, اذ تتأثر الكثير من الدول بالإحداث السياسية التي تحصل بدول أخرى فلا تتوانى عن تقليدها ومحاكاة الحدث. وخير دليل على ذلك ما حدث في بداية عام (2011) في تونس اذ اندلعت شرارة( الربيع العربي), و ما لبثت ان تداولتها كل من مصر, وليبيا, واليمن, وسوريا, والبحرين والعديد من الدول الأخرى.**

**3-تأثير النظام الاقتصادي الدولي على الاوضاع السياسية, من خلال سيطرة نظام العالم الرأسمالي بشكل غير مباشر على الدول النامية, فتظهر دول متطورة تكنولوجيا( نظام العالم الرأسمالي), ودول اطراف متخلفة مهمتها توفير المواد الاولية الزراعية, والصناعية, والعمالة الرخيصة, ويحدث هذا التبادل الاقتصادي على مستوى غير عادل. فيسبب حدوث خلل مما يّورث الحرمان والبؤس لمناطق الاطراف, فينتشر الفقر, وسوء التغذية ,وتدهور الاوضاع الصحية للسكان, مما يدفعهم إلى القيام بأعمال العنف والشغب للمطالبة بتحسين الاوضاع , وهذا بالتأكيد يؤدي إلى غياب الأمن وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي (بو عافية, 2016: 326).**

**ثانيا ـ مؤشرات ومحددات عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.**

**شهدت ليبيا حالة من الانفلات الأمني وغياب ملامح الدولة المستقلة بعد سقوط النظام السابق, وسنحدد عدد من المؤشرات المهمة التي تؤيد حالة عدم الاستقرار السياسي وذلك على النحو التالي :**

**1-الانقسام السياسي: منذ عام(2011) شهدت ليبيا أزمة سياسية حقيقية في ضل غياب المؤسسات السيادية(التشريعية والتنفيذية والقضائية). فقد تجاوزت تداعياتها ابعادها السياسية لتطال الابعاد الاقتصادية والامنية والعسكرية والاجتماعية. اذ مرت بنزاعات كثيرة واصطدم جميع الفرقاء والاطراف المتنازعين بمجموعة من الخسائر البشرية والمادية التي دمرت البنى التحتية, واستنزفت الاحتياطات المالية الليبية, و جعلت مؤشرات الاقتصاد الكلي في تدني مستمر. ومن أهم ابعاد هذا الانقسام السياسي (عبدالله ,2020 : 13-12):**

**أ- تعثر المسار السياسي وتصاعد حدة الصراع المسلح, الأمر الذي أدى انهيار مؤسسات الدولة وتشظي الوطن الى جزر مفصولة كانت مدعاة لأطماع اقليمية.**

**ب- امتد الانقسام السياسي لمصارف ليبيا المركزية, اذ يوجد في ليبيا مصرفان مركزيان الأول في العاصمة(طرابلس)، ويعترف به المجتمع الدولي حيث تحوّل إليه إيرادات النفط, والثاني في مدينة البيضاء يسمى بـ( البنك المركزي الموازي), فاتسعت من خلاله عمليات هدر المال العام.**

**2-انتشار العنف المسلح والحركات الانفصالية: يّعدُ المشهد الليبي خلال المدة(2011-2020) من أكثر المشاهد دموية وعنف, وذلك نتيجة حتمية لما شهدته الساحة من انتشار واسع للسلاح, فضلا عن سيطرة الجماعات المسلحة على مفاصل الدولة, وخاصة ما بين القبائل والعشائر الليبية حيث ينشط تجار السلاح، لذلك يعد انتشار السلاح مؤشرا لانعدام الاستقرار السياسي في ليبيا لأنه يعتبر السبب الاساسي لانتشار الصراعات, والاقتتال على السلطة والثروة(حسين,2021 : 86)**

**3-السيطرة على الحقول النفطية: تعّد السيطرة على الحقول النفطية من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي, واصبحت ورقة ضغط يتم استخدامها من قبل الجماعات المسلحة من اجل المساومة على المصالح الاقتصادية منذ عام(2011). فقد تم اغلاق حقول وموانئ النفط أكثر من مرة, لكن سرعان ما تتدخل الضغوط الدولية في قضية الاغلاق, لان ليبيا عضو في منظمة اوبك المنتجة للنفط, وتؤثر وتتأثر بالأسعار الدولية للنفط. اذ بلغت حصيلة الخسائر التراكمية نتيجة الإقفالات بنحو(4,943,976,768) مليار دولار، كان له بالغ الاثر على مستقبل الاقتصاد الليبي . وبلغت قيمة الخسائر خلال المدة من(2013-2016) ما قيمته(140) مليار دولار بسبب الاغلاق المتكرر لحقول النفط والموانئ النفطية, وانخفاض الأسعار في السوق العالمية. كما بلغت اجمالي قيمة خسائر لقطاع النفط 180 مليار دولار خلال المدة(2013-2020) نتيجة الايقاف التعسفي لإنتاج وتصدير النفط, لما له من نتائج كارثية على الدولة في ظل إنهيار الأسعار غير المسبوق, مما أثر على احتياطات البنك المركزي.**

**بناء على ما سبق ترى الباحثة: ان لعدم الاستقرار السياسي اسباب عميقة لا يمكن تجاهلها في ليبيا منها: غياب الحوار الشامل والتوافقي على اسس العيش السلمي المشترك, وغياب(الإدارة الرشيدة) لموارد الدولة, وخاصة العائدات النفطية, وتدويل الحالة الليبية وفق مصالح واجندات دولية واقليمية. واخيرا تعدد مصادر التدخل الخارجي المباشر في القرار الليبي, فالأهمية الاستراتيجية لليبيا تعتبر الدافع الاساسي للأطماع الخارجية, مما عزز حالة عدم لاستقرار والانقسام السياسي فيها.**

## المطلب الثاني: استقرار الاوضاع النقدية السعرية.

**يستلزم الحفاظ على الوضع المستقر اقتصادياً تحقيق الاستقرار السعري الذي يضمن استقرار المستوى العام للأسعار, واستقرار سعر الصرف مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، فلابد من الاشارة الى الامور التالية:**

**اولا-العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم وأثرهما في الاستقرار الاقتصادي.**

**تشير الادبيات الاقتصادية إلى وجود اختلاف في تفسير ظاهرة التضخم, فقد يرى البعض(ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة)، وان اسبابه الأولية ترجع لعوامل نقدية, ويرى آخرون ان هناك أسباب أخرى حقيقية أو هيكلية وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر مصادر القوى التضخمية المؤدية إلى الارتفاع المستمر للأسعار ( الخربطولي, 2019: 8)**

**اسفر عن ذلك ثلاث نظريات: نظريات الطلب, ونظريات العرض, والنظريات الهيكلية, فجميع تلك النظريات تتفاعل مع بعضها بشكل كامل، فترتكز نظريات الطلب, في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب (Excess Demand)، و تعد السبب الرئيسي للتضخم, ومن انصار هذا الاتجاه النظرية النقدية الكلاسيكية والحديثة, والنظرية الكينزية, فيرى الكلاسيك وجود علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم, وان الزيادة المفرطة في كمية النقود هي المسبب الرئيسي وراء حدوث ظاهرة التضخم ويسمى(بالتضخم النقدي), آما صيغة(فيشر) قد طوّرت على يد(مارشال) في صورة جديدة تسمى(معادلة كامبردج). لذلك تعد معادلة(فيشر) من أقدم النظريات التي فسرت العلاقة بين التضخم وعرض النقود, وان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار حسب صياغة فيشر والتي تعرف بمعادلة التبادل بالصورة التالية:**

$$MV=PT$$

**حيث :Mمتوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن :V .سرعة دوران النقود :P .المستوى العام للأسعار ::T .حجم التبادل.**

**اما المدرسة الكينزية فقد أهتمت بالطلب المباشر للنقود, اي( التفضيل النقدي) وركزت على دراسة العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي بدلاً من البحث عن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار, فقد أعتبر الكينزيون عرض النقد متغير داخلي يتأثر بالناتج وأسعار الفائدة والأسعار. بيد ان الهيكليين أهتموا بدراسة التضخم في ضوء ميل العناصر إلى عدم التوازن كنتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية لمدة ما بعد الحرب وحتى نهاية عام(1970), وتعزى اسباب الضغوط التضخمية وفق النظرية الهيكلية إلى عاملين رئيسيين (كاظم, 2016: 160 )**

**ا- جمود العرض في القطاع الزراعي.**

**ب - عدم استقرار القوى الشرائية للصادرات وعدم اهليتها.**

**خلاصة القول تستنج الباحثة: ان نظريات الطلب ركزت على جانب الطلب وتجاهلت التضخم الناتج من جانب العرض مثل(تكاليف الإنتاج العامة والأجور).اما نظريات العرض فسّرت التضخم بناء على جانب**

**العرض مثل(تضخم التكاليف) التي فسرت التضخم على اساس تكاليف الإنتاج, اذ يقوم المنتجون برفع الأسعار لتعويض الزيادة الحاصلة بتكاليف الإنتاج مثل(ارتفاع اجور العمال, وارتفاع أسعار المواد الأولية سواء محلية ام مستوردة). بينما التضخم وفق النظريات الهيكلية فقد فسّرت زيادة معدلات التضخم إلى الاختلال الانتاجي الكبير والذي يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية, فبالنسبة لّدول الأخيرة تعزى أسباب التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية, وضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.**

**ثانيا-ضبط السياسية النقدية للاتجاهات التضخمية.**

**تظهر في معظم الكتابات الاقتصادية آلية استهداف التضخم وامكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي .ان عملية كبح جماح التضخم يمثل هدفا اصيلا للسياسة النقدية, قد تتجه اليه مباشرة ادوات التحكم بعرض النقد من خلال سلطة البنك المركزي .ولقياس الفجوة التضخمية بين عرض النقد, والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سنعمد الى قياس معامل الاستقرار النقدي وكالتالي:**

**ثالثا-استقرار سعر الصرف.**

**يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى. ويقصد به ايضا انه سعر صرف نسبي (Relative price)يوضح سعر أحدى العملات مقوماً بعملة أخرى. واحياناً يطلق عليه الاقتصاديين بانه سعر صرف ثنائي ,(bilateral price)لان الثنائية تعني عدد من العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية, ويتأثر استقرار سعر الصرف بعدة عوامل منها عرض النقد, ميزان المدفوعات, التضخم, التغيرات في سعر الفائدة, والاضطرابات السياسية (دانيلز وفانهوز,2010: 65)**

## المطلب الثالث :معامل الاستقرار النقدي.Coefficient of Monetary Stability.

**هو معامل ذو طبيعة تركيبية لقياس ابعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما. يستند هذا المعيار الى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها تغير الدخل الحقيقي, مع امكانية تغير الطلب على النقود او سرعة دورانها ضمن اطار نسبي. وطبقا للنظرية فان الاستقرار النقدي عموما يتحقق اذا تعادل معدل التغير في كمية النقود ΔM/ Mبصفته قوى الطلب الكلي مع معدل التغير للإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة , Δ Y/ Yبصفته عرض للسلع والخدمات (حسين, 1988: 145), حيث يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر .اما لو كانت الزيادة في عرض النقود بمعدل اسرع من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي الى اختلال تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات و ينعكس في وجود فائض في الطلب يؤدي الى رفع الاسعار والتضخم.**

**حيث ان:**

**B::معامل الاستقرار النقدي**

**: Δ M / M معامل التغير الكتلة النقدية وعادة مايعبر عنه بM2**

**: Δ Y / Y نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة.**

**ولابد ان نناقش ثلاث حالات وهي:**

**اذا كانB 1 =يعني: ان القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة , اي هناك استقرار نقدي.**

**اذا كانB < 1 يعني: وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وان استمرار هذا الفرق بالارتفاع يشير الى نمو حجم القوى التضخمية.**

**اذا كان B 1 < يعني : وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات , وهو ما يؤدي الى انخفاض الاسعار وحصول اتجاهات انكماشية.**

**وقد حصلت تغيرات في صيغة معامل B في بعض حالات تفسير المعامل فقد تكون اشارة المعامل سالبة رغم وجود تضخم وغيرها من المشكلات ,مما دعا الى وجود تعديل على صيغة معامل B تلافيا لهكذا مشاكل واصبحت الصيغة الجديدة لمعامل الاستقرار النقدي وكالتالي (النشرتي,2003: 120-122):**

$$B=(\Delta m / m) -(\Delta y-y)$$

**فاذا كانت B =0 دلالة على استقرار نقدي**

**واذا كانت B > 0دلالة على وجود تضخم**

**واما كانت B <0 دلالة على وجود انكماش**

**المطلب الرابع: اثر تدهور مؤشر الارهاب على المؤشرات السعرية والنقدية في ليبيا للمدة (2003-2020).**

**اولا :موقع وترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي.(Global Terrorism Index):**

**يمثل مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)دراسة شاملة تحلل تأثير الإرهاب لـ(163) دولة تغطي (99.7%) من سكان العالم, ويعد من أبرز المؤشرات الدولية المعنية بمتابعة مستويات الإرهاب في كل دولة, ويصدر عن معهد السلام والاقتصاد .(IEP)ويقيس مؤشر الإرهاب العالمي التأثير المباشر وغير المباشر للإرهاب, بما في ذلك أثاره التي تشمل القتل والاضرار التي تلحق بالممتلكات والاثار النفسية. ويتم تصنيف الدول على وفق تأثير الإرهاب من الدرجة صفر(بدون تأثير) إلى(10) درجات(أعلى تأثير), وتوضيح السياق الاقتصادي والسياسي للدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم ويصف بدقة تفاصيل الهجمات الإرهابية ( علي,2021 :4-3)**

**يعّد مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)مقياساً حقيقياً لموجات العنف والاحداث الإرهابية الدائرة في العالم. وتتراوح قيمته بين(0-10), القيمة(0) تشير لا تأثير للإرهاب, اما القيمة(10) فهناك تأثير عالي للإرهاب. ومن خلال جدول رقم(1) نجد ان تأثير الإرهاب منخفض في دولة ليبيا خاصة للسنوات من(2010-2012)على الرغم من زيادة عنصر التدخل الخارجي وعدم الاستقرار السياسي وتأثيراته السلبية على الدولة, فقد كانت تتراوح قيمة المؤشر ((Gtiمن(0.35-0.12) نقطة. إلا ان المؤشر بدا بالارتفاع منذ عام(2013) بعد زيادة العمليات الإرهابية في ليبيا, اذ ارتفع المؤشر من(4,46) نقطة(2013), إلى(7.290) نقطة عام( 2015) فقد كان أعلى تأثير للإرهاب, بحيث ارتفع ترتيب ليبيا الى الدرجة(9) عالميا. واستقر المؤشر عام(2020) عند(6.250) نقطة, اذ كان ترتيبها(16) عالميا, اذ عكست بيانات المؤشر (GTI)للمدة(2002-2016) احتلال ليبيا الترتيب الرابع بعد العراق وسوريا واليمن, ضمن مجموعة الدول الأعلى تأثراً بالإرهاب والترتيب (10)عالميا ,Global Terrorism index2017). .(2017:45اما خلال المدة(2002-2019) نجد تدني ترتيب ليبيا بين دول المشرق العربي الاعلى تأثرا بالإرهاب, فقد احتلت المركز الخامس عربيا وبترتيب(16) عالميا وكانت قيمة المؤشر .(6.250)(GTi) بالمقارنة خلال المدة (2002-2018) فقد انخفض اربع مراتب وبترتيب(12) عالميا وكانت قيمة المؤشر(6.766) نقطة, وبنفس الترتيب عربيا بالمدة السابقة(2000-2019).وطرأ تحسن طفيف في المؤشر عام (2020) بسبب تفشي فيروس (covid19)مما اعاق جزء كبير من نشاط الهجمات الارهابية اذ تبوأت ليبيا المرتبة(16) عالميا وكانت قيمة المؤشر(6.250) نقطة. وكما يشير الجدول (1).**

**تستنتج الباحثة: ان سبب ارتفاع ترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي خاصة في الاعوام من (2014 , 2015,2016, 2017) تدهور مؤشر الاستقرار السياسي.**

**الجدول (1 ) ترتيب ليبيا في مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) للمدة ( 2010-2020)**

**السنوات الترتيب عالميا(1) قيمة المؤشر(2) نوع التأثير(3)**

| السنوات | الترتيب عالميا(١) | قيمة المؤشر(٢) | نوع التأثير(٣) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 80 | 0.12 | تأثير منخفض |
| 2011 | 93 | 0.346 | تأثير منخفض |
| 2012 | 92 | 0.35 | تأثير منخفض |
| 2013 | 19 | 4.46 | تأثير متوسط |
| 2014 | 15 | 6.25 | تأثير عالي |
| 2015 | 9 | 7.29 | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2016 | 10 | 7.283 | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2017 | 10 | 7.256 | اعلى تأثير للإرهاب |
| 2018 | 13 | 6.987 | تأثير عالي |
| 2019 | 12 | 6.766 | تأثير عالي |
| 2020 | 16 | 6.250 | تأثير عالي |

**Source: Global Terrorism index .(2010-2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace, By university of Maryland ,USA ,for more information visit WWW.economicsandpeace.org.**

**ثانيا: الأثر الاقتصادي للإرهاب في ليبيا.**

**يشير مؤشر الإرهاب العالمي(GTI) إلى تزايد(اعداد القتلى, واعداد الجرحى, وانخفاضات بالناتج المحلي) بسبب عدم الاستقرار السياسي, الذي اثر سلبيا بواقع اكثر من النصف على الاقتصاد العالمي للمدة(2002-2019). ). ودولة ليبيا تعتبر ضمن قائمة العشرة دّول الأكثر والاسوأ تضرراً اقتصادياً بسبب الإرهاب, اذ خسرت(492.3-) مليون دولار خلال الاعوام (2018-2019) وبنسبة تغير(81-%), وتقع بالمرتبة الخامسة بعد العراق ونيجيريا وافغانستان وسوريا. (Global Terrorism : 33)**

**index2020, 2020). ولكن تبقى ليبيا اقل تأثرًا بالهجمات من حيث اعداد ضحايا الارهاب مقارنة مع نيجيريا، اذ خسرت الاخيرة ما يقارب (141.90) بليون دولار, إلا انها تقع بالمرتبة الثانية بعد نيجيريا, فخسرت ما يقارب (4,90) بليون دولار، وكما واضح بالجدول(2). مما لاشك فيه سبب هذه الخسائر يعود لتسجيل ليبيا(255%) زيادة بضحايا الإرهاب في عام(2014) مقارنة بعام(2013). فالهجمات الإرهابية التي يتعرض لها السكان الليبيين مرتبطة بأحداث الربيع العربي منذ (2011), ومعارك الجيش السابق. كذلك(60%) من الهجمات الإرهابية كانت من مصادر غير معروفة(30 %) من الهجمات ادعت مجموعات مسؤوليتها منها مقارنة بعام (2013) وعام(2012), فقد كانت هناك خمس جماعات إرهابية المسؤولة عن تزايد اعداد القتلى خلال عامي(2015-2014). خاصة في مدن ليبيا وبنغازي ( Global Terrorism index ,2015:p28).**

**الجدول(2) الاثر الاقتصادي للإرهاب بواسطة برنامج الامم المتحدة للفئات الخطرة.**

| الدولة | (الاثر(بليون دولار |
|---|---|
| نيجيريا | ١٤١.٩٠ |
| ليبيا | ٤.٩٠ |
| الصومال | ١.٢٠ |
| مالي | ١,١٠ |
| المجموع | ١٤٩.٠٨ |

**Source: Gl0bal Terrorism index .(2020) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace,p33,tableNo2.4 By university of Maryland ,USA ,for more information visit** WWW.economicsandpeace.org

**ثالثا: استقرار الاوضاع النقدية والسعرية في ليبيا للمدة (2003-2020)**

**تعّد السياسية النقدية الفعّالة المتحكم الأساسي في الاستقرار النقدي والاقتصادي في أي بلد عبر ادواتها المختلفة, متمثلة بسلطة البنك المركزي. وتلك مسئولة عن ضبط الية عرض النقد لما له من تأثير على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, التضخم, السياسة المالية الإنفاقية, البطالة والتوظيف, سعر الفائدة, سعر الصرف، توازن ميزان المدفوعات). وفي سياق متصل نجد ان السياسية النقدية في ليبيا مرت بعدة تحولات تشريعية واقتصادية محلية وخارجية قد القت بضلالها على ادائها. فمنذ السبعينات وحتى بداية التسعينات كان القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادي, إلا ان الانفتاح الاقتصادي قد اعاد هيكلة الاقتصاد المحلي من خلال تقليص دور الدولة بالاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص, وتم تعديل سعر الصرف الرسمي من قبل مصرف ليبيا المركزي عام (2001) ليتم بيع العملات الأجنبية من قبل المصارف التجارية.**

**رابعا: تحليل تطور مكونات عرض النقد في ليبيا وأهم العوامل المؤثرة فيها.**

**مما لاشك فيه تعتبر استقلالية البنك المركزي من أهم العوامل الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة لتطوير السياسة النقدية والسعرية, بحيث يكون البنك مستقلا عن الدولة في لإدارة السياسية النقدية. وفي ذات**

**السياق ان استقلالية البنك المركزي تفترض تحقيق(الاستقلالية السياسية) اي ان يكون من صلاحية البنك تعيين وعزل محافظ البنك المركزي واعضاء مجلس ادارته, وليس من صلاحية رئيس الحكومة, والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية بمعزل عن الدولة, وايضا تقّيد(الاستقلالية الاقتصادية) للبنك المركزي قدرة الحكومة في الحصول على التمويل (القروض الداخلية). واما الاستقلالية الشخصية تحتم استقلالية الاشخاص القائمين برسم السياسة النقدية بكامل الصلاحيات لاتخاذ السياسية المناسبة دون تدخل الدولة(عبدالمنعم ,طلحة, 2019: 2)**

**لقد نال البنك المركزي الليبي في12 يناير عام (2005) حسب قانون المصارف والنقد والائتمان رقم(1) بعض الاستقلالية, لكي يواكب التغيرات العالمية السريعة, ويسد الثغرات ويذلل الصعوبات التي حصلت في القانون السابق ذي الرقم(1لسنة1993), واصبح مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة, وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة رغم بعض تدخلات الحكومة.(مصرف ليبيا المركزي, 2010 :7)**

**خامسا : تطور(الكتلة النقدية) عرض النقد الضيق (M1)في الاقتصاد الليبي.**

**يتكون عرض النقد بالمعنى الضيق M1من العملة خارج البنوك او(لدى الجمهور) والودائع الجارية(تحت الطلب), وان حجم الائتمان وكمية النقود والسياسة النقدية في ليبيا تعتمد على عدة عوامل وهي: حالة ميزان المدفوعات, السياسة التي تتبعها المصارف التجارية, مدى رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بالنقود, وقرارات البنك المركزي. فقد تدخل البنك وبشكل مستمر ومباشر في توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة, كذلك تشجيع الاقراض للقطاعات الاساسية(مثل قطاع الصناعة, والزراعة, والاسكان). ومن خلال الجدول(3) يتضح ان عرض النقد الضيق قد نما وتطور بشكل متزايد خلال المدة(2003-2020), وذلك بسبب النمو المتزايد للعملة في التداول(لدى الجمهور), او الودائع تحت الطلب او الاثنين معا.**

**خلال المدة(2003-2010) تطور عرض النقد الضيق من(9,029.2) مليون دينار إلى(41,321.2) مليون دينار عام(2010) وبمعدل نمو (8.25%), وذلك بسبب الزيادة في الودائع تحت الطلب من(6,265.7) مليون دينار عام(2003) إلى(33,712,2) مليون دينار, اذ ارتفعت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب في عرض النقد الضيق(M1) من(69,39%) عام 2003), إلى(81.5%) عام(2010). ويعزا السبب الأساسي في النمو المتزايد لعرض النقد إلى التوسع بالإنفاق العام والائتمان المصرفي, مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم من(1.0%) عام (2003), الي(10.4%)عام (2008)ثم الى (2.4%) عام(2010), فارتفعت أسعار الاستيرادات بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي في تلك المدة, نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.(مصرف ليبيا المركزي,2010:72). اما بالنسبة للمدة(2011-2014) فقد واصل عرض النقد الضيق ارتفاعه(53,437.1) مليون دينار للعام(2011 )إلى(66,740,2) مليون دينار عام (2014), اذ ارتفعت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من(72,22%) عام(2011), إلى (74.1%) عام(2014 )ويعود سبب التوسع النقدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات ابان الازمة, إضافة إلى تفاقم عمليات النزوح والهجرة إلى عدة مناطق داخل البلاد, بسبب تضرر البلاد امنيا بعد انطلاق ثورة الربيع العربي في(17 فبراير) ( صندوق النقد الدولي, 2012:5-7). مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم**

**إلى(15.9)% عام(2011), واستمر المستوى العام للأسعار بالارتفاع موجة يتبعها موجة, وذلك يعزى لارتفاع مستوى الانفاق العام التشغيلي للدولة. اما خلال المدة(2015-2020) وجدنا عرض النقد (M1) قد نما نموا مضطردا من(76,783) مليون دينار عام (2015), الى(122,950.3) عام (2020 ) (حريب وأخرون,2018:345). لذلك ترى الباحثة : ان سبب التوسع بعرض النقد خلال المدة( (2019-2020 بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا انما تعود لعدة اسباب منها توسع المصارف بمنح الانتمان, والتوسع بالإنفاق التشغيلي, وزيادة الإنفاق العسكري بسبب استمرار العمليات العسكرية), اضافة الى تفشي فيروس(Covid19) عام(2020) مما قد وضع السياسة الانفاقية في حالة تأهب قصوى. اما سبب انخفاض عرض النقد الضيق لعامي(2018-2019) فيعود لاستمرار اثار اخطر ازمة سياسية واجهت ليبيا منذ عام(2011), فقد استمر الركود الاقتصادي مدفوعا بالإنتاج النفطي الليبي المحدود(مليون برميل يوميا), لذلك انخفض عرض النقد الضيق(M1) للعامين المذكورين وبمعدل نمو(0.1-%) و(3.06-%) وكما مشار في الجدول(3)**

**جدول (3) تطور عرض النقد الضيق في ليبيا للمدة(2003-2020) . مليون دينار ليبي.**

.

| السنوات | العملة خارج البنوك(1) | الودائع الجارية(2) | M1(3) | معدل (4) التغير السنوي) | ٣/١) (5) | 2/3(6) | الناتج المحلي بالأسعار الثابتة)7 | التغير السنوي (8)( |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2,763,5 | 6,265,7 | 9,029,2 | ___ | 30,60 | 69,39 | 37,735,66 | 12,8 |
| 2004 | 2,612,7 | 7,923,9 | 10,536,6 | 16,69 | 24,7 | 75,2 | 39,985,31 | 6,03 |
| 2005 | 3,308,7 | 10,719,4 | 14,028,1 | 33,1 | 23,5 | 76,41 | 44,087,2 | 11,11 |
| 2006 | 3,932,9 | 124,101 | 16,343,0 | 16,5 | 24,0 | 75,9 | 46,583,6 | 5,66 |
| 2007 | 4,581,2 | 18,256,3 | 22,837,5 | 39,7 | 42,1 | 79,9 | 48,898,0 | 4,97 |
| 2008 | 5,608,3 | 28,806,3 | 34,414,6 | 50,6 | 16,2 | 83,7 | 50,228,7 | 2,72 |
| 2009 | 6,962,9 | 31,206,5 | 38,169,4 | 10,9 | 18,2 | 81,7 | 49,854,3 | -0.74 |
| 2010 | 7,609,0 | 33,712,7 | 41,321,2 | 8,25 | 18,41 | 81,5 | 51,346.50 | 3.00 |
| 2011 | 14,840,1 | 38,597,0 | 53,437,1 | 29,3 | 27,7 | 72,22 | 20,146,3 | -60.76 |
| 2012 | 13,391,1 | 45,822,6 | 59,213,7 | 10,8 | 22,61 | 77,3 | 39,922,6 | 98.16 |
| 2013 | 13,419,9 | 50,874,5 | 64,299,4 | 8,5 | 20,87 | 79,8 | 39,016,3 | -30.76 |
| 2014 | 17,242,5 | 49497,7 | 66740,2 | 3,7 | 25,8 | 74,1 | 20,388,2 | -47.74 |
| 2015 | 23,007,3 | 53,775,7 | 76,783,0 | 15,0 | 29,9 | 70,0 | 16,588,4 | -18.63 |
| 2016 | 27,103,2 | 67,505,8 | 94,609,0 | 23,2 | 28,6 | 71,3 | 17,417,8 | 4.99 |
| 2017 | 30,865,2 | 78,223,9 | 109,089,1 | 15,30 | 28,2 | 71,7 | 19,647,2 | 12.79 |
| 2018 | 34,732,6 | 74,179,1 | 108,911,7 | -0,1 | 31,89 | 68,10 | 23,252,3 | 18.34 |
| 2019 | 36,691,8 | 68,876,4 | 105,568,7 | -3,06 | 34,75 | 65,2 | 24,293,8 | 4.47 |
| 2020 | 39,732,0 | 83,218,3 | 122,950,3 | 16,4 | 32,31 | 67,6 | 24,065,88 | 0.93- |

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على

**مصرف ليبيا لمركزي, التقرير السنوي, اعداد متفرقة (2003-2020), طرابلس.1-**

**2-مصرف ليبيا لمركزي, النشرات الاقتصادية, اعداد متفرقة (2003-2020), طرابلس .**

**سادسا : العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.**

**ان كل زيادة في عرض النقد لها تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة, "لان اعتماد البنك المركزي الليبي سياسة نقدية توسعية قد ادى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار, وبذلك انخفضت معدلات الفائدة, وذلك الانخفاض يزيد من الاستثمارات نتيجة العلاقة السالبة بين لاستثمارات ومعدل لفائدة "(السيد علي,1986: 97-99), والذي نجم عنه زيادة الدخل مما يزيد من الطلب الكلي ومكوناته (الاستهلاك, الاستثمار, الانفاق الحكومي, الاستيرادات), وبالتالي هذه الزيادة بالطلب نجم عنها زيادة**

**الناتج المحلي لجمالي بالأسعار الثابتة. اذ كشفت معطيات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادات متتابعة للمدة(2003-2008) من (37,423,4) مليون دينار عام(2003)إلى(50,228,7) مليون دينار عام(2008), وذلك نتيجة زيادة عرض النقد الواسع (M2) من(14,051.8) مليون دينار عام(2003) إلى(39,744.5) مليون دينار عام(2008) اما بقيت اعوام المدة (2009-2020) فعلى الرغم من زيادة عرض النقد (M2)من(44,161.3) مليون دينار عام(2009) إلى(63,731.5) مليون دينار ليبي عام(2012) وبناتج اجمالي مقداره(39,922,6) مليون دينار, وبمعدل نمو(98.1%), إلا انه انخفض إلى أكثر من النصف حتى عاما(2020) الى(24,065,88) مليون دينار, وبمعدل نمو سالب مقداره(0,93-%) وكما مشار في جدول(4).**

**جدول (4) تطور عرض النقد الواسع السيولة المحلية(M2) في ليبيا (مليون دينار)**

| السنوات | M1 (1) | شبه النقود (2) | M2 (3) | التغير(4) السنوي | 3/1 (5) | 3/2 (6) | GDP بالأسعار الثابتة(7) | التغير السنوي (8) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 9,029,2 | 5022.6 | 14,051.8 | - | 46.25 | 35.74 | 37,735,66 | 12,8 |
| 2004 | 10,536,6 | 4807.0 | 15,343.6 | 9.19 | 68.66 | 31.33 | 39,985,31 | 6,03 |
| 2005 | 14,028,1 | 4244.6 | 18,272.7 | 19.09 | 76.77 | 23.22 | 44,087,2 | 11,11 |
| 2006 | 16,343,0 | 4716.4 | 21,059.4 | 15.25 | 77.47 | 22.39 | 46,583,6 | 5,66 |
| 2007 | 22,837,5 | 7071.5 | 29,908.8 | 42.02 | 76.35 | 23.64 | 48,898,0 | 4,97 |
| 2008 | 34,414,6 | 5329.9 | 39,744.5 | 32.89 | 86.58 | 13.40 | 50,228,7 | 2,72 |
| 2009 | 38,169,4 | 5991.9 | 44,161.3 | 11.11 | 86.43 | 13.56 | 49,854,3 | -0.74 |
| 2010 | 41,321,2 | 5029.5 | 46,350.3 | 4.96 | 89.14 | 10.85 | 51,346.50 | 3.00 |
| 2011 | 53,437,1 | 4503.8 | 57,940.9 | 25.01 | 92.22 | 7.77 | 20,146,3 | -60.76 |
| 2012 | 59,213,7 | 4517.8 | 63,731.5 | 9.99 | 92.91 | 7.08 | 39,922,6 | 98.16 |
| 2013 | 64,299,4 | 4706.0 | 69,005.9 | 8.28 | 93.18 | 6.81 | 39,016,3 | -30.76 |
| 2014 | 66740,2 | 2672.0 | 69,404.7 | 0.58 | 96.16 | 3.84 | 20,388,2 | -47.74 |
| 2015 | 76,783,0 | 1,823.3 | 78,606.3 | 13.25 | 97.68 | 2.31 | 16,588,4 | -18.63 |
| 2016 | 94,609,0 | 1,711.9 | 96,320.9 | 22.53 | 98.22 | 1.77 | 17,417,8 | 4.99 |
| 2017 | 109,089,1 | 2,249.6 | 111,338.7 | 15.59 | 97.98 | 2.01 | 19,647,2 | 12.79 |
| 2018 | 108,911,7 | 1,808.8 | 110,720.5 | 0.55- | 98.36 | 1.63 | 23,252,3 | 18.34 |
| 2019 | 105,568,7 | 3,172.7 | 108,741.4 | 1.78- | 97.08 | 2.91 | 24,293,8 | 4.47 |
| 2020 | 122,950,3 | 2,592.7 | 125,543.0 | 15.45 | 97.93 | 2.04 | 24,065,88 | 0.93- |

**المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على**


**-مصرف ليبيا لمركزي, التقرير السنوي, اعداد متفرقة (2003-2020), طرابلس1**

**2-.مصرف ليبيا لمركزي, النشرات الاقتصادية, اعداد متفرقة (2003-2020), طرابلس .**

**لذلك تستنتج الباحثة: على الرغم من ان ارتفاع عرض النقد (M2) خلال المدة(2009-2020) فلم يكن له تأثير واضح على الناتج الحقيقي, ولم يوّسع من انتاجية القطاعات المكونة له, ويعزو ذلك لعدم الاستقرار السياسي الذي يستوجب زيادة الاستهلاك والإنفاق العام.**

**سابعا : تطور المستوى العام للأسعار والتضخم في ليبيا للمدة(2003-2020).**

**شهدت معطيات الجدول رقم(5) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال المدة(2003-2007) قد سجل ارتفاعا ملحوظا ليرتفع من(76.8%) عام(2003) كسنة أساس الى(112.0%), مما أدى إلى رفع معدلات التضخم من(0.1%) إلى(1.3%) ثم إلى(2.6%), إلا أن المعدل انخفض في عام (2006) إلى(1.5%)حيث كان الرقم القياسي للأسعار نوعا ما مستقر نسبياً. وعاود الارتفاع في عام(2007) إلى(6.2%) مقارنة بعام(2006), وسبب ذلك الارتفاع في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي يعود لمجموعة من العوامل أهمها:**

**أ-أسباب خارجية: ارتفاع اسعار الاستيرادات نتيجة موجة التضخم التي عصفت بالاقتصاد العالمي بسبب زيادة اسعار النفط الخام وبلوغها مستويات لم تعهدها الاسواق النفطية الدولية.**

**ب-اسباب داخلية: ادى تنامي عرض النقد بمعدلات مطردة من خلال زيادة الإنفاق العام والائتمان المصرفي إلى ارتفاع معدلات التضخم.(التقرير السنوي الواحد والخمسون ,2007: 38).**

**وقد استمر المستوى العام للأسعار بالارتفاع للأعوام من(2008, 2009 , 2010, 2011) وعلى التوالي إلى(123.7, 126.7 ,129.8,150,4 مقاسا بمعدل التضخم نسبته(%10.4,2.4% 2.4, %,15.9%), ويعزا هذا الارتفاع خلال عام(2008) إلى ارتفاع اسعار سلة المستهلك المستوردة من المستلزمات الغذائية( التضخم المستورد) بسبب ما عاناه جميع بلدن العالم خلال هذا العام من تداعيات وتطورات واحداث اقتصادية ومالية بعد الازمة المالية العالمية في(2008-2009). إلا ان معدل التضخم قد انخفض خلال العامين وبنفس النسبة(2009-2010) إلى(2.4%) وبقى محافظا على نفس المعدل عام (2009)على الرغم من ارتفاع الرقم القياسي عن العام السابق نتيجة الركود الاقتصادي الذي اصاب أسواق العالم.(مصرف ليبيا المركزي, 2010 :47) .اما خلال عام(2011) فقد ارتفع الرقم القياسي لسعر المستهلك الى(150.4) مما ادى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار, فقد بلغ معدل التضخم السنوي العام(15.9%), اذ سجل معدل التضخم لمجموعة الخدمات الصحية ارتفاعاً بنسبة(50.8%). ويعود الارتفاع غير المسبوق بالأسعار كافة الى التداعيات التي صاحبت (ثورة 17 فبراير) في كافة مناطق ليبيا مما ادى إلى نقص المعروض من السلع والخدمات بأنواعها, وهجرة ونزوح المواطنين إلى مناطق متعددة داخل وخارج ليبيا.(مصرف ليبيا المركزي,2011:49 ) كذلك ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاغذية والمشروبات و بنسبة(3.7)% (مصرف ليبيا المركزي , 2013: 49)**

**اما خلال المدة(2014 -2020) فقد قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا من167.7)) الى 268.2))، مسجلا رقما قياسيا مرتفعا خاصة في الأعوام(2016-2017--2018) قدر بـ(231.9% ,(297.9%),(270.4%) وعلى التوالي, مسببا رفع معدل التضخم الى(25.9%),(25.8%), (13.6%), ثم انخفض إلى(-2.2%), (1.4%) خلال المدة(2019–2020) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية .**

## المطلب السادس - تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للمدة(2020-2003)

للكشف عن مدى وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من عدمه في اطار اشارة الاقتصادي (M.Friedman)وبعض النقديين المعاصرين, اذ يرون انها ظاهرة نقدية في كل مكان وزمان.( الدباغ, الجومرد: 2005, 374 ). ولاختبار ذلك من عدمه اذ تبين من خلال الجدول (5) ان مسار تطور عرض النقد (M2)ومعدل التضخم يسيران بنفس الاتجاه, فقد تذبذبت قيمة معامل الاستقرار النقدي (B)للمدة(2004-2008)فحققت(ضغوط تضخمية) فقد كانت قيمة المعامل(موجبة), وارتفعت من(1.52%) الى(12.09%) وذلك لارتفاع اسعار النفط. ثم حقق اتجاهات انكماشية في عام(2009) نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتنامي الركود الاقتصادي بعد تفشي اثار الازمة المالية العالمية.( الشامي, 2014 :109) واستمر الوضع بعد ذلك متدهورا اذ حقق المعامل درجات سالبة للمدة(2011-2015) معبرا عن حالة الركود اذ انخفضت قيمة المؤشر من(0,45-%) إلى(0,71-%) نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي في تلك المدة. وعاودت الاتجاهات التضخمية في عام(2016) نتيجة زيادة حصة انتاج ليبيا من النفط اذ حقق المؤشر القيمة(4.51%), وعلى اثره ارتفع معدل التضخم إلى(25.9%), واستمرت خلال المدة اتجاهات الانكماش للمدة(2018-2020) اذ حقق المؤشر قيم سالبة(0.03-%), (-0.39%), (16.61-%) نتيجة الانخفاض بالأسعار العالمية للنفط ,وتفشي جائحة (Covid19) لعام(2020.)

تستنتج الباحثة: عانى الاقتصاد الليبي ولايزال يعاني من(الضغوط التضخمية) فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيم اكبر من الواحد للمدة(2004-2008) مما يشير الى ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة. اما خلال مدة عدم الاستقرار السياسي(2011-2015 ) فقد سجل قيم اقل من(الواحد) نتيجة تنامي الركود الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم للأعوام( 2011), (2012) بنسب بلغت(15.9%), (6.1%), وبات الاقتصاد متذبذبا ما بين ركود وتضخم طيلة المدة (2016-2020).

**جدول (5) تطور الرقم القياسي للأسعار والتضخم في ليبيا وسعر الصرف. سنة الاساس(2003=100)**

| السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك(١٠٠)(١) | معدل التضخم | سعر صرف الدينار الليبي الرسمي مقابل الدولار(٣) | التغير السنوي |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 76.8 | 0.1 | 1.3083 | - |
| 2004 | 101.9 | 1.3 | 1.2165 | 87.9 |
| 2005 | 103.9 | 2.6 | 1.3520 | 11.1 |
| 2006 | 105.5 | 1.5 | 1.2849 | 5.0- |
| 2007 | 112.0 | 6.2 | 1.2242 | 9,5- |
| 2008 | 123.7 | 10.4 | 1.2485 | 2.0 |
| 2009 | 126.7 | 2.4 | 1.2376 | 0.9- |
| 2010 | 129.8 | 2.4 | 1.2542 | 1.3 |
| 2011 | 150.4 | 15.9 | 1.2596 | 0.4 |
| 2012 | 159.6 | 6.1 | 1.2545 | 0.2- |
| 2013 | 163.7 | 2.6 | 1.2535 | 0.09- |
| 2014 | 167.7 | 2.4 | 1.3346 | 6.5 |
| 2015 | 150.8 | 9.9 | 1.2563 | 5.8- |
| 2016 | 231.9 | 25.9 | 1.3387 | 6.5 |
| 2017 | 297.9 | 25.8 | 1.3966 | 4.3 |
| 2018 | 270.4 | 13.6 | 1.3875 | 0.6- |
| 2019 | 264.3 | -2.2 | 1.4028 | 0.3 |
| 2020 | 268.2 | 1.4 | 1.3928 | 0 |

**أ- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ,أعداد متفرقة للسنوات(2003-2020) طرابلس: أدارة البحوث والاحصاء.**

**الجدول ( 6) معامل الاستقرار النقدي (M2) في الاقتصاد الليبي للمدة(2003-2020 ) مليون دينار**

| السنوات | الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | معدل التغير السنوي | عرض النقد الواسع M2 | معدل التغير السنوي | معامل الاستقرار النقدي (١٥)% | معدل التضخم % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 37,423,4 | ___ | 14,051.8 | - | | 0.1 |
| 2004 | 39,678,8 | 6,03 | 15,343.6 | 9.19 | 1.52 | 1.3 |
| 2005 | 44,087,2 | 11,11 | 18,272.7 | 19.09 | 1.71 | 2.6 |
| 2006 | 46,583,6 | 5,66 | 21,059.4 | 15.25 | 2.69 | 1.5 |
| 2007 | 48,898,0 | 4,97 | 29,908.8 | 42.02 | 8.45 | 6.2 |
| 2008 | 50,228,7 | 2,72 | 39,744.5 | 32.89 | 12.09 | 10.4 |
| 2009 | 49,854,3 | -0,07 | 44,161.3 | 11.11 | -158.7 | 2.4 |
| 2010 | 76,191,5 | 52,8 | 46,350.3 | 4.96 | 0.09 | 2.4 |
| 2011 | 23,121,7 | -55,5 | 57,940.9 | 25.01 | -0.45 | 15.9 |
| 2012 | 56,355,1 | 141,2 | 63,731.5 | 9.99 | 0.07 | 6.1 |
| 2013 | 39,016,3 | -30,76 | 69,005.9 | 8.28 | -0.26 | 2.6 |
| 2014 | 20,388,2 | -47,7 | 69,404.7 | 0.58 | -0.01 | 2.4 |
| 2015 | 16,588,4 | -18,6 | 78,606.3 | 13.25 | -0.71 | 9.9 |
| 2016 | 17,417,8 | 4,99 | 96,320.9 | 22.53 | 4.51 | 25.9 |
| 2017 | 19,647,2 | 12,7 | 111,338.7 | 15.59 | 1.22 | 25.8 |
| 2018 | 23,252,3 | 18,3 | 110,720.5 | 0.55- | -0.03 | 13.6 |
| 2019 | 24,293,8 | 4,47 | 108,741.4 | 1.78- | -0.39 | -2.2 |
| 2020 | 24,065,88 | 0.93- | 125,543.0 | 15.45 | -16.61 | 1.4 |

**المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2)**

**تم استخرج معامل الاستقرار النقدي من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة$B=\Delta M2/\Delta GDP$ :**

**اذا كانت قيمة المؤشر المحسوبة اكبر من الواحد الصحيح فذلك يشير الى اتجاهات تضخمية , واما واذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد فذلك يشير الى اتجاهات انكماشية, و اما اذا كانت مساوية الى الواحد صحيح فذلك يعني هناك استقرار نقدي.**

## الاستنتاجات.

**1-ان ارتفاع ترتيب ليبيا في مؤشر الارهاب العالمي للمدة(2015-2017) قد انعكس سلبيا على تدهور المؤشرات السعرية والنقدية.**

**2-سجل مؤشر الارهاب العالمي في ليبيا اعلى ترتيب عالمي وصل الى الترتيب (10) عالميا , وكانت قيمة المؤشر(7.283) نقطة وذلك اعلى تأثير للإرهاب. ان سبب التوسع بعرض النقد خلال المدة(2019-2020) بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي في ليبيا انما تعود لعدة اسباب منها توسع المصارف بمنح الائتمان, والتوسع بالإنفاق التشغيلي, وزيادة الإنفاق العسكري بسبب استمرار العمليات العسكرية), اضافة الى تفشي فيروس (Covid19)عام2020)) مما قد وضع السياسة الانفاقية في حالة تأهب.**

**3-على الرغم من ان ارتفاع عرض النقد (M2) خلال المدة(2009-2020) فلم يكن له تأثير واضح على الناتج الحقيقي, ولم يوّسع من انتاجية القطاعات المكونة له, ويعزو ذلك لعدم الاستقرار السياسي الذي يستوجب زيادة الاستهلاك والإنفاق العام.**

**4-عانى الاقتصاد الليبي ولايزال يعاني من(الضغوط التضخمية) فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيم اكبر من الواحد للمدة(2004-2008) مما يشير الى ارتفاع معدلات التضخم في تلك المدة. اما خلال مدة عدم الاستقرار السياسي(2011-2015 ) فقد سجل قيم اقل من(الواحد) نتيجة تنامي الركود الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم للأعوام( 2011), (2012) بنسب بلغت(15.9%), (6.1%), وبات الاقتصاد متذبذبا ما بين ركود وتضخم طيلة المدة (2016-2020).**

## التوصيات:

**1-يتطلب عمل( خلية ازمة) لمواجهة كل متطلبات زيادة الاستهلاك والأنفاق العام في اوقات عدم الاستقرار السياسي لما له من اثر في تنسيق اولويات الصرف والانفاق وحسب الحاجة لها.**

**2-لابد من تدخل البنك المركزي عند حالات ارتفاع معدلات التضخم في اوقات الازمات السياسية وذلك بتقليص عرض النقد لضمان استقرار معدلات التضخم.**

**3-لابد من اعتماد آلية هيكلية متنوعة للقطاعات الاقتصادية بحيث تضمن تنويع مصادر الدخل عند انقطاع خطوط نقل النفط او عند هبوط اسعار النفط العالمية في حالة عدم الاستقرار السياسي.**

**4-ضرورة الاستفادة القصوى من الايرادات النفطية بتنشيط القطاعات الصناعية والزراعية ,لغرض الاعتماد على ناتجهما عند تفاقم الازمات السياسية**

## المصادر والمراجع:


**.1-بوعافية, محمد صالح.(2016).الاستقرار السياسي, قراءة في المفهوم والغايات, مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, العدد(15.(**

**2-جلال, عزالدين احمد.(1986). الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة،: دار الحرية.**

**3-حريب، سامية, طقطوق نوارة .(2018) . معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للمدة (2000-2014), وقائع المؤتمر الاكاديمي للاقتصاد والاعمال, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, طرابلس : جامعة مصراتا.**

**4-حسين, سرتية صالح.(2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة, دراسة حالة ليبيا, مجلة العلوم الانسانية والطبيعية, مؤسسة برابدو للخدمات البحثية والجامعية, المجلد(2), السنة(11 ) .**

**5-الخربطولي, ماجد محمد يسري .(2019). ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,, جامعة عين شمس, المجلد(49), العدد(3) .**

**.6 -دانيلز جوزيف, فانهوز, ديفيد .(2010).اقتصاديات النقود والتمويل الدولي الرياض ,الرياض: دار المريخ-.**

**7-الدباغ , اسامة بشير , اثيل , الجومرد , (2005) . المقدمة في الاقتصاد الكلي (الطبعة الاولى)عمّان: دار المناهج.**

**8-الشامي , سلام . (2014) . تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للأعوام (1990-2009) , مجلة العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , المجلد (9) , العدد (30.)**

**9-صندوق النقد الدولي.(2012). ليبيا بعد الثورة, التحديات والفرص(الطبعة العربية): واشنطن.**

**10-عبدالله, عبد الله عبد الكريم .(2008). ضمانات الاستثمار في الدول العربية, دراسة قانونية مقارنة : دار الثقافة للنشر والتوزيع.**

**10-عبد المنعم السيد علي. (1986) . اقتصاديات النقود والمصارف( الطبعة الأولى) , بغداد: مطبعة الديواني.**

**11-عبدالله, عبد الخالق.(1989). العالم المعاصر والصراعات الدولية, سلسلة عالم المعرفة, العدد, (4133.(**

**12-عبد المنعم , هبة, الوليد , طلحة.(2019) . موجز سياسات استقلالية البنك المركزي, ابوظبي: صندوق النقد العربي.**

**13-كاظم, حسين جواد.(2016). محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي, دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة(2003-2016), مجلة الاقتصادي الخليجي, جامعة البصرة, العدد(30)**

**14-محمد , سامي عبيد .(2015 ).النظام الاقتصادي في العراق بين المركزية والاشتراكية والليبرالية الرأسمالية , دراسة في اقتصاد العرق السياسي ( الطبعة الأولى ) , العراق, البصرة : مكتبة الواعي.**

**15-مصرف ليبيا المركزي.(2007). التقرير السنوي((51, طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء**

**16-مصرف ليبيا المركزي.(2013). التقرير السنوي(57), طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء**

**17-هنتجون, صموئيل. (1993). النظام السياسي لمجتمعات متغيره( الطبعة الأولى ), بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع.**

**المصادر الاجنبية:**

**.1- Gl0bal Terrorism index . (2017).Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics &peace ,Sydney, New York**

**.2- Gl0bal Terrorism index .(2015) .Measuring and understanding the impact of terrorism, institute for economics & peace, Sydney, New York**